

الوعي بالاختلاف في الكتابة اللسانية لدى عبد الرحمن الحاج صالح

أ.د. يوسف منصر

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة باجي مختار - عنابة

تصنف تجربة الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح رحمه الله في تعامله مع التراث اللغوي العربي، ضمن المرحلة الثالثة من مراحل البحث في التراث اللغوي، وهي مرحلة التفسير أو المرحلة النقدية، فهي لم تدرج في برنامجها نشر التراث (مرحلة الإحياء) ولا التعريف به وبرجالاته (مرحلة الوصف)، بل استهدفت «تمحيص التراث وتحليله تحليلًا نقديًا قصد استكشاف خصائصه وتوضيح أسسه النظرية والمنهجية ووضعه في إطار الفكر الإنساني عامة»¹ وفي سياق هذه المرحلة يمكن القول بأن الحاج صالح لم يقصد في تعاملهم مع التراث اللغوي إلى تمجيده أو إعادة إنتاجه بحلة جديدة دونما تحديث أو إضافة، كما لم يكن الهدف تفويقه على ما جاءت به اللسانيات الحديثة، وإنما الغاية إبراز خصوصية النظر اللغوي العربي إزاء الظاهرة اللغوية إذا ما قورن بالنظر اللغوي الحديث.

وإلى جانب كتابات الحاج صالح يجد القارئ كتابات عربية لسانية أخرى تأسست على فكرة "الاختلاف عن الآخر"، وسارت في المنحى نفسه؛ فبشّرت بميلاد خطاب حدائثي، تجلت أهميته في كونه استطاع أن يتجاوز مسألة الهوية والتأصيل إلى مسألة الاختلاف الذي يقصد به إبراز خصوصيات الذات في مقابل الآخر، والبحث عن نمط جديد لا يكون بالضرورة نمطًا غريبًا، بل ينطلق من تأسيس اختلاف مع الغرب، وهو اختلاف يتأسس على الخطاب الموروث.

وعليه فهذا المقال مؤسس على فرضية مفادها أن الخطاب اللساني لدى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح - رحمه الله - انبثق في جله على مقولة أصولية (تمثل أصلاً من أصول خطابه اللساني) يمكن تسميتها بمقولة الاختلاف، إذ يلتقط الباحث من داخل متنه الخطابي اللساني أمارات دالة على انبعاث الخطاب من التسليم بالاختلاف كمبدأ عام لا يلبث أن يتجلى وفق بعدين اثنين، أولهما بين مواد التراث اللغوي العربي القديم فثمة «تراث وتراث»²، وثانيهما بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة، وهو البعد الذي أخصه بالمعينة تاركين البعد الأول لدراسة مفصلة أخرى في قابل الأيام بحول الله.

¹ مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، سلسلة رسائل و أطروحات رقم 4-56، دت، ص 134.

² عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، دط، ج1، ص 280.

الاختلاف بين التراث اللغوي العربي واللسانيات

لم يكن التراث اللغوي العربي الأصيل الذي عني به الحاج صالح ليختلف عن تراث آخر (غير أصيل على حد تعبير الحاج صالح) متعاصر معه فحسب، بل إنه يختلف عن جهود لغوية أخرى مفارقة له في الزمان، ونعني بها اللسانيات الحديثة.

فلئن كان غرضه من إثبات الاختلاف في المتن اللغوي التراثي، إبراز النظرية اللغوية العربية، وإحياءها ومواصلة البحث اللغوي فيها ومنها، فإن الغرض من المحاجة في الاختلاف مع اللسانيات في حد ذاتها يندرج هو أيضا في سياق التأكيد على أصالة النظرية اللغوية العربية وخصوصيتها وأحقيتها في التواجد رغم قدمها.

والملاحظ أن الحاج صالح عندما يثير مسألة الاختلاف هنا، يسحب من قاموسه اللغوي عبارتا "النحو العربي" أو "التراث اللغوي" اللتان ترددان بشكل لافت في سياق تجلي مقولة الاختلاف ضمن البعد الأول المشار إليه آنفا، ويحل محلها عبارة "النظرية اللغوية العربية"، أو "النظرية الخليلية الحديثة"، ومرد ذلك وعيه بطبيعة الفكر اللغوي الحديث، إذ هو فكر النظريات اللغوية بلا منازع.

وإذ يسحب من معجمه عبارتي "النحو العربي" أو "التراث اللغوي العربي" حينما يناقش مسألة الاختلاف داخل التراث اللغوي نفسه، فإنه يسحب أيضا في بيان إختلاف "النظرية اللغوية العربية" عن اللسانيات الحديثة عامة أو أحد تياراتها تعيينا، عامل الزمن، وكأني به يسعى إلى تحيين النظرية اللغوية العربية القديمة أو عصرنتها.

لقد تطلب تحقيق غاية تحيين النظرية اللغوية القديمة وعصرنتها، أو تفعيلها في غير محيطها المعرفي والزمني الذي نشأت فيه، أن يبني صاحب الخطاب استراتيجية خطابية استهدفت إقناع القارئ بجدوى بعث القديم، ومن ثم الكشف عما وعاه الحاج صالح من اختلاف بين القديم المبتعث والجديد الجاري.

في هذا الصدد أفترض لجوء الحاج صالح إلى صياغة ما يمكن تسميته بـ"خطاب التهيئة"؛ وأقصد به أن المخاطب يتعمد وضع المتلقي في سياق يضمن الاقتناع والتفاعل مع نظريته اللغوية العربية التي يدعو إليها.

ضمن هذا الخطاب التهيئي يمكن للدارس أن يميز فيه بين دعامتين تؤسسانه وتجعلانه محققا لغاياته وهما:

1- تصور الحاج صالح للمعرفة

يدحض عبد الرحمان الحاج صالح تصور تطور المعرفة الإنسانية، القائم على التمييز بين عهد ميتافيزيقي، وعهد ديني وآخر ايجابي، بمعنى أنه يحتكم في جزء منه إلى العامل الزمني (السابق واللاحق). فباعتقاده ليس كل تفكير علمي وقع في ما قبل العهد الايجابي قابل لأن نزرع عنه صفة العلمية، وبالتالي لا يعتد به ولا يبني عليه، «فقد دل التنقيب التاريخي والنظر الدقيق في أحداث الماضي أن الأمم قد تمر على طور كله اختراع واجتهاد خلاق، ثم يستقر نشاطها الخلاق بل يتوقف لعدة قرون ويتقهقر، وقد يكتشف العالم في وقت ما أشياء ثم يختفي فيعود شعب آخر ويقوم علماءؤه من جديد بنفس الاكتشاف»³

نفهم من هذا أنه يؤمن بصلاحية بعض المفاهيم والنظريات في أزمنة غير زمانها، أو بتعاليمها عن المنطق الزمني، ومبرره في ذلك أن الأفكار السليمة، وإن عُيِّبت أو حُرِّفت أو استغلقت، لا تلبث أن تنبعث من جديد وعلى أيدي قوم آخرين. كما نفهم أيضا أنه ينبذ كل حكم مطلق على المفاهيم والنظريات العلمية منظورا إليها بالمنظار الزمني أو بالتقسيم الثلاثي المذكور. فكم من مفاهيم «كانت من مفاهيم ما وراء الطبيعة قد بان أنها من أحداث هذه الطبيعة، وقد حصل ذلك لا بمجرد التأمل والتفكير في خلية المفكر، بل في المخابر وورشات العلم»⁴

³ المصدر نفسه: ج 1، ص 209

⁴ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، دط، ص 30.

ويذهب الحاج صالح إلى أبعد من ذلك حينما يرى خطأ الاعتقاد بالتناسب الطردي بين النظريات العلمية عموماً واللغوية خصوصاً والتقدم في الزمن إذ هو اعتقاد خاطئ بالأساس.

فقد يحجب مثل هذا الاعتقاد عن العلماء حقائق هامة يستنكفون عن تقبلها لأنها حدثت فيما مضى من الزمن، وعليه، «ليس من المعقول أن يجهل كل هذا الذي تركوه (أي تراث الخليل وسيبويه) لسبب واحد وهو قدمه وعدم ظهوره في عصرنا»⁵.

بل إن من مصائب البحث العلمي، أن يمنح الباحث لبعض المفاهيم أو النظريات صلاحية زمانية مطلقة، «و يقتنع بعدم احتياجها إلى التعديل والتصويب»⁶. وفي حالات أخرى يعزو الحاج صالح امتناع احتلال الأنظار اللغوية القديمة مكانتها ضمن الأنظار اللغوية الحديثة إلى ضرب من الاستلاب أو الغزو الفكريين.

فثمة نزعة في الخطاب اللساني العربي الحديث «مقتنعة أن جميع المفاهيم التي تأتينا من الخارج تستحق أن تتبوأ مقامها في النشاط الفكري العربي بدعوى أنها صادرة عن أمم راقية تقدمت علينا تقديماً ملموساً»⁷.

إن ما سبق ذكره يندرج ضمن مسعى الحاج صالح إلى تحيين النظرية اللغوية العربية، أو بعبارة أخرى، كان عليه أن يبرر استدعاء نظرية قديمة وسط مجموعة من النظريات اللسانية الحديثة.

لأجل ذلك لاحظناه يبرر ذلك بتصوير خاص به للمعرفة وتطورها؛ إذ هي ليست خطية تراكمية بحيث كلما تقدمنا في الزمن كلما تقدمت المعرفة، بل قد تكون على شكل رجعات أو "عودات" إلى السابق لدفع المعرفة نحو التقدم.

يقول الحاج صالح موضحاً هذه الفكرة «الخضوع المطلق لما قاله الغربيون في القرن الماضي (حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين) أن تطور المعرفة هو خطي تسلسلي: من البدائي إلى ما هو أرقى منه، وهذا غير صحيح بالنسبة إلى الفكرة العلمية الواحدة، لأن الرقي العلمي قد يتحقق عند قوم فجأة في وقت ما لبعض الأسباب، ثم يتوقف عندهم الإبداع وتختفي بعض الأفكار، ثم يكتشفها غيرهم من جديد ربما في إطار تاريخي آخر وتصوير آخر عند غيرهم بعد زمان وقد يكون طويلاً»⁽⁸⁾.

2- الباحث اللساني والنظرية اللسانية

يعضد الحاج صالح تبريره السابق بآخر هو أقرب إلى التوجهات المتعلقة بأصول الممارسة العلمية وأخلاقياتها، فيذكر بجانبين منها كفيلا بأن لا يغمط النظرية اللغوية العربية حقها، وأن تأخذ حظها من النظر والاهتمام كباقي النظريات الحديثة وهما:

أ- الباحث اللساني

إذ يتوجب عليه أن لا يتعصب لمدرسة لسانية بعينها، فيجعلها المالك الوحيد للحقيقة العلمية، وما عداها لا يستحق النظر والاهتمام. والتعصب الذي يمقته الحاج صالح في اللسانيات الحديثة، يرفضه أيضاً في الدراسات التي تناولت التراث اللغوي العربي.

فحسبه، ثمة نزعتان بغيضتان تشوهان اللسانيات العربية، فالأولى «تجاهل تاماً أو إلى حد بعيد اللسانيات الحديثة، وتعتمد أساساً على المفاهيم اللغوية التي تبلورت كما قلنا عند المتأخرين ويخلط أصحابه بين المفاهيم العربية الأصيلة ومفاهيم هؤلاء المتأخرين»⁽⁹⁾.

⁵ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 263

⁶ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 16.

⁷ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 124.

⁸ المصدر نفسه، ج 2، ص 45.

⁹ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 228.

أما النزعة الثانية «فتجاهل تماما أو إلى حد ما التراث العربي و يجعل مثل الاتجاه الأول كل التراث واحدا، وبعض أصحابه على الرغم من معرفتهم لهذا التراث فإنهم مقتنعون اقتناعا تاما أنه قد تجاوزه الزمان أو هو وجهة نظر لا يمكن أن تساوي وجهات نظر اللسانيات الغربية»⁽¹⁰⁾.

وليس التعصب حكرا على اللسانيات في عمومها، بل قد يطال مدرسة أو تيارا لسانيا بعينه كالبنوية أو التوليدية، فقد لاحظ الحاج صالح أن ثمة من اللسانيين العرب من «يتعصب لمدرسة واحدة، وقد يتهم بعضهم على النحاة العرب، فيقارنون بين مفاهيمهم وبين تصورات اللسانيات بل المدرسة الواحدة منها جاعلين هذه الأخيرة الأصل المسلم به، فإذا لم يجدوا عند العرب ما يوافق هذا الأصل رفضوا أقوالهم رفضا واستهزؤا بهم»⁽¹¹⁾

يستند الحاج صالح في ذم التعصب إلى طبيعة الحقيقة العلمية، إذ هي عند البشر تقريبية وليست مطلقة، وقابلة للنقاش، وما دامت كذلك «فلن تكون إلا مجرد مفاهيم يجوز أن تصح كما يجوز أن لا تصح.»⁽¹²⁾

ب- النظرية اللسانية

يقر الحاج صالح بمبدأ اللا تفاضل بين نظرية وأخرى، إلا من حيث كفايتها التفسيرية والتطبيقية، وأن لا سبيل إلى الثقة العلمية في إحداها إلا «بالاختبار».

و المتعمق في هذين التوجهين يستنتج تعلقهما مرة بالباحث، ومرة ببناء النظرية العلمية، فأما ما يتعلق بالباحث فهو توجيه ذو طبيعة أخلاقية أو ما يمكن إدراجه ضمن أخلاقيات النشاط العلمي، فالباحث المتحلي بالروح العلمية و الموضوعية، لا يتعصب لرأي أو مذهب دون آخر، بل تراه يقبل الرأي والرأي الآخر، فالباحث الموضوعي هو «الذي لا يهيمه إلا نجاعة النظرية مهما كانت»⁽¹³⁾.

إن مفهوم الخطأ في فلسفة العلم الحديث، يرتبط أساسا بالنظرية أو الفرضية التي يضعها الباحث اللغوي، من حيث قدرتها على تفسير عدد من ظواهر اللغة، وعجزها عن تقديم تفسير لظواهر أخرى فيها، مما يجعلها لا تتمتع باصطلاح العلوميين أنفسهم بعدم الكفاية التفسيرية.

يعي الحاج صالح جيدا هذا البعد الهام في النظرية العلمية اللغوية، فبرأيه أن أقرب النظريات إلى الصحة هي التي تنطبق على العدد الكبير من الظواهر، أي التي لها قدرة تفسيرية واسعة النطاق.

و مثل هذا الكلام يجد القارئ له نظيرا في أدبيات اللسانيات التوليدية، من حيث الأسس الاستيمولوجية التي قامت عليها، إذ تعتبر أن ما يهدد نظرية أو أنموذجا تفسيريا معينا «يكمن في أن يكون النموذج غير قادر على تفسير أكبر عدد ممكن من المعطيات، القائم منها وما هو في حكمه، أو أن يتنبأ بأشياء لا يرتبط بالمعرفة العلمية»⁽¹⁴⁾.

كما يستند الحاج صالح إلى بعض التجليات التي رصدتها من خلال معانيته لواقع الخطاب اللساني المغربي أثبتت لديه ضرورة اعتماد قاعدة الاختبار كمعيار للاطمئنان أو لاختيار نظرية دون أخرى (حتى لا نقول الانتصار أو التعصب)، ومخالفة هذه القاعدة لا يسهم في تطوير البحث اللساني.

فقد لاحظ أن بعض اللغويين المنتمين إلى بلدان المغرب العربي قد «حاولوا أن يطبقوا هكذا جزافا ودون نظر سابق النظريات الغربية كأنها حقائق مسلمة تنطبق على كل لغة، وليتهم فعلوا ذلك للاختبار، وبينوا بعد الاختبار مدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها للعربية وبالتالي قدرتها على استيعاب الظواهر المختلفة»⁽¹⁵⁾.

¹⁰ المصدر نفسه، ج 1، ص 288.

¹¹ - المصدر نفسه، ج 1، ص 229.

¹² المصدر نفسه، ج 1، ص 123.

¹³ المصدر نفسه، ج 1، ص 88.

¹⁴ محمد محمد العمري: الأسس الاستيمولوجية للنظرية اللسانية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012، ص 60.

¹⁵ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 282.

و فريق آخر يصنفه في خانة قصور النظر العلمي، وهم بعض اللسانيين المغاربة الذين «نبذوا في الوقت نفسه النحو والصرف بدعوى أنهما معياريان أو على أنهما بعيدان عن التصور العلمي للغة الذي ظهر في زماننا»⁽¹⁶⁾. لقد عمل خطاب التهيئة كما أرادته صاحبه على تقبل تحيين النظرية اللغوية القديمة بما يجعل القارئ لا يستشعر الفاصل الزمني بين التراث اللغوي واللسانيات الحديثة، على عكس ما سعى بعض فلاسفة العلم الحديث إلى تكريسه، بإقصاء كل تفكير يعود إلى زمن ماض بدعوى أنه مرحلة بدائية وغير ناضجة في تفسير الظواهر.

وثمة فقرات عدة توزعت على مفاصل خطابه اللساني تؤيد السياق الجديد الذي أوجده الحاج صالح لقارئه بعدما يكون قد هيأه لذلك من خلال دعامتي خطابه التهيئة.

إذ غالبا ما يتموقع ناتج خطاب التهيئة عنده إما قبل عرض النظرية الخليلية، من حيث مفاهيمها وإجراءاتها وإمكانات استثمارها، أو في خاتمة مقارنتها باللسانيات الحديثة وتحديد البنية الأوروبية والتوليدية الأمريكية.

و الأكثر من ذلك أن ما تحدث عنه الحاج صالح من توجيه يخص الباحث، وآخر يتعلق بنجاعة النظرية، نجدهما في الموقعين المذكورين جنبا إلى جنب مما يؤكد أن ذلك من نواتج خطاب التهيئة؛ فعلى سبيل المثال نراه يصرح قبل الخوض في النظرية الخليلية قائلا: «يجب أيضا ألا نتجاهل ونحتقر النظريات التي وضعها علماؤنا القدامى بالنسبة للعربية، فقد اتضح لنا معشر الباحثين أنها من أهم ما أخرجته الأدميون من النظريات اللغوية، وأكثرها نجاعة بالنسبة للصياغة الرياضية»⁽¹⁷⁾.

ومرة يصرح في خاتمة عرضه للمقارن للنظرية اللغوية العربية مع اللسانيات الحديثة بالقول: «كما تبين أن النظر في جميع النظريات اللغوية - القديمة والحديثة- واختبارها اختبارا علميا وتطبيقيا هو شيء لا مفر منه، فلا بد أن يقتنع الباحث أن هذا العلم تجريبي اختباري، وعلى هذا فلا يجوز أن نتمسك بنظرية ونجهل كل شيء عن النظريات الأخرى، ... وهذا يوجب علينا أيضا أن نلتفت إلى تحليلات العلماء العرب وقد اجتهدوا اجتهادا لا مثيل له في استخراج القوانين الأساسية للغتهم وكشف أسرارها وتعليل شواذها»⁽¹⁸⁾

و في موضع آخر يعلن فيما يشبه خلاصة نهائية أو تقريرا لواقع قائلا «و تجري الآن في مركز البحوث لترقية العربية بالجزائر بحوث مبرمجة في شتى الميادين التي تخص اللغة ... وكلها تبحث في كيفية استثمارها للنظرية الخليلية الحديثة ولا تهمل النظريات العلمية الأخرى إلا أن تكون قد تجاوزها الزمن، والذي نعتقده هو أن للنظرية الخليلية دورا حاسما في ميدان العلاج وهو دور كل النظريات التي تستجيب لما يتطلبه العلاج من الوضوح والتماسك والعمق في تمثيل الظواهر والأحداث اللغوية»⁽¹⁹⁾

إن المقاطع المثبتة آنفا سقناها لندلل على أن الحاج صالح كان يهدف من إثباته لشروط البحث العلمي (الباحث والنظرية) أن يكون المتلقي مهياً لتقبل حكم حول النظرية الخليلية، وهو كونها ناجعة وقابلة للصورة، ومفسرة لظواهر تعترى اللغة العربية، ولا مانع من أن تقارن مع أحدث النظريات اللسانية الحديثة، وتعد في حد ذاتها نظرية أصيلة وحديثة.

إن سعيه إلى تحيين النحو الخليلي السيبويي أو خلق مساحة له ضمن الاتجاهات اللسانية الحديثة (في العالم العربي على الأقل)، والدفع بأكبر عدد ممكن من الحجج والتوجيهات لتحقيق فعل التحيين ليندرج - في تصوري - إلى أن الحاج صالح كان يتحسس صعوبة - إن لم نقل خطورة - بعث نظرية قديمة جدا (أكثر من عشرة قرون) إلى معتك الخطاب اللساني الحديث.

إن المزالق التي تحف إحياء نظرية لغوية قديمة في منظومة معرفية غير منظومتها، و لغة غير اللغة العربية التي استنبطت منها، أتصور أنها قد كانت في حسبانها، إضافة إلى الوعي بمزالق قراءة النص التراثي. و من دلائل أن قِدَم النظرية

¹⁶ المصدر السابق، ج1، ص 282.

¹⁷ المصدر السابق: ج1، ص 88.

¹⁸ المصدر نفسه: ج1، ص 263.

¹⁹ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 94.

كان يشغله، وتوظيفه لمفهوم "الأصالة" لأنه لا يتضمن الدلالة على التقيد بزمن ماض، واعتبار النحو العربي الخليبي أصيلا يعني أنه قابل للتحيين والاستدعاء.

ولأن النظرية اللغوية قديمة فلم يكن بد من اعتاقها من قيد الزمنية باسم حركة تطور المعارف البشرية إذ أنها ليست خطية تراكمية بل قد تبعث بالقديم ليصبح حديثا مولدا للمعرفة؛ ولأن جغرافيا اللسانيات⁽²⁰⁾ الحديثة بشتى مدارسها تختلف عما يتصل بالبحث اللغوي القديم من علوم، فلم يكن من سبيل سوى استهداف النظرية الخليلية بالصياغة الرياضية، والتطويع للحاسوب، وإمكانيات الاستثمار في مجالات أخرى، مما يعني أنها تقبل التفاعل والتعامل مع علوم حديثة.

ولأن النظرية قديمة أيضا، فقد كان لفظ (قديم) كثير الورد في كتاباته مقترنا بالحديث عن النظرية الخليلية من حيث نفيه عنها، بل في حالات عدة يجاهر بأن لا يحتقر القديم، لأنه قديم زمنا، وأن لا نثق في الحديث لمجرد أنه معاصر لنا، إذ قد يكون القديم معاصرا، ويكون المعاصر قديما حينما لا يضيف للمعرفة شيئا جديدا أو يعيد تقديم ما سبق تقديمه.

- دلالات الاختلاف

لئن كان الحاج صالح قد وظف معجما لغويا يشي باختلاف أول التراث اللغوي عن آخره ضمن البعد الأول الذي تتجلى فيه مقولة الاختلاف، والذي من أبرز مفرداته فيما رصدته من خلال تقص معجمي داخل كتاباته اللسانية: الخلط، الغلط، الالتباس الاستغراق، فإنه في تبيان اختلاف النظرية اللغوية العربية القديمة عن اللسانيات الحديثة يستعمل معجما آخر تنوعت بنيته اللغوية بين البسيط تارة والمركب تارة أخرى.

فمن المفردات البسيطة نجد: فات، جهل، ومن المركبات نجد: لم تعد - لا سبيل - لا يوجد - لم ينتبه، لا يعرف، لا مقابل - لا سبيل إلى وجوده.

وكما هو واضح فإن الجزء الثابت في العبارات المركبة الأداة التي تسبق الفعل أو الاسم، وهي على تنوعها لا تخرج عن دلالة عامة هي النفي.

ومن سياقات توظيف الألفاظ البسيطة الدالة على ما يوجد في التراث اللغوي العربي، ويُفتقد في اللسانيات الحديثة

نذكر:

- «ونستنتج من هذا أمرا مهما جدا قد فات الكثير من اللسانيين الغربيين وأتباعهم من العرب، وهو أن موقع الوحدة اللغوية في مدرج الكلام غير موضعها»⁽²¹⁾.

- «فهذه الوحدات (اصطلحنا على تسميتها باللفظة وأخذنا ذلك من الرضى) تجهل اللسانيات الغربية الحديثة فيما اشتهر منها»⁽²²⁾

- «ولا بد من التنبيه على أن مثال الكلمة (ومثال الفظة) هو شيء تجهل تماما اللسانيات الغربية»⁽²³⁾

- «وإلى الآن تجهل اللسانيات الغربية ما "للمثال" العربي من قيمة ابيمولوجية عظيمة»⁽²⁴⁾

ومن السياقات التي ترد فيها الصيغ المركبة الدالة على الاختلاف بين اللسانيات والنظريات النحوية العربية:

²⁰ أقصد بجغرافيا اللسانيات الحديثة أن علاقة العلم اللغوي راهنا بعلوم أخرى ليست هي ذاتها كما كان عليه البحث اللغوي التقليدي، إذ تتصل بالبحث اللسانية الحديثة بعلوم عدة: كالرياضيات والحاسوبيات والبيولوجيا والمنطق الرياضي وغيرها، بخلاف الدرس اللغوي العربي القديم الذي كان متصلا بعلوم مختلفة كعلوم القرآن والحديث الشريف والفقه، والبلاغة وفقه اللغة وغيرها.

²¹ عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 11.

²² المصدر نفسه، ج 2، ص 50.

²³ المصدر نفسه: ج 1، ص 252.

²⁴ المصدر نفسه: ج 2، ص 277.

- «والغريب أنه لا يوجد هذا المفهوم (الحد، المثال، البناء، الزنة) في اللسانيات الغربية مع وجود الكثير من الكلم الألمانية والإنجليزية تصرف مثل الكلم العربية»⁽²⁵⁾.

- «هذا وبعد أن استضأنا بما أتت به اللسانيات لفهم عبارات المتقدمين من النحاة وإدراك مقاصدهم انعكست هذه الأشياء في البحث وأصبحنا نستضيء في الكثير من الأحيان بالنظريات والمفاهيم الخليلية الأصيلة، ولم تبتد اللسانيات بعد إلى إيجاد ما يماثلها»⁽²⁶⁾.

- «فكل ما يمكن أن يبتدأ به وأن يوقف عليه أو على ما يتصل به مما يليه فهو جزء يصلح أن يبني عليه أو على غيره... فهذا المقياس وطريقة التجزئة المبنية عليه لا سبيل إلى وجودها في اللسانيات الغربية»⁽²⁷⁾.

- «وينطبق هذا أيضا في الوقت الراهن على مفاهيم خاصة بعلماء العرب ولا مقابل لها أبدا في الصوتيات الحديثة وهو مفهوم المتحرك والساكن»⁽²⁸⁾.

إن هذه الصيغ اللفظية القطعية الدلالة تنم في المقام الأول عن اعتباره اللسانيات والنظرية اللغوية العربية شيئين مختلفين، لا سيما إذا لاحظنا أن الصيغ المذكورة ترد في سياق الحديث عن أحد مكونات النظرية اللغوية؛ كأن يكون مفهوما أو متصورا أدركه النحاة العرب وغاب عن اللسانيين المحدثين.

وفي حالات أخرى يدفع الحاج صالح بمقولة الاختلاف إلى مرتبة المسلمة أو الحقيقة الظاهرة التي لا تتطلب غير تعيين مواطنها وصور تجلياتها. من ذلك أن يعنون دراسة من دراساته بما يسلم بالاختلاف منذ الوهلة الأولى، والعنوان كما نعرف نص مختصر دال على محتوى المتن؛ ففي حديثه عن اللسانيات البنوية والنظرية الخليلية يسم دراسته بـ «النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي»⁽²⁹⁾

وعنوان آخر من أبحاثه صاغه على النحو الآتي، وإن كان مطولا: «أقائم أخوك، وطريقة تفسيره عند سيبويه والرضي بالاعتماد على مفهومي الموضع والمثال (أعظم فارق يفترق فيه النحو العربي الأصيل عن اللسانيات الغربية الحديثة»⁽³⁰⁾.

وقد يفارق التسليم بالاختلاف عند الحاج صالح موضع العنوان الرئيس إلى موضع العنوان الفرعي، إذ هو أمانة على فكرة جزئية لما يندرج ضمنها.

فمن عناوينه الجزئية: «أهم ما يوجد من الفوارق بين النحو والبنوية»⁽³¹⁾ و«اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتب على ذلك من اختلاف في مناهج البحث»⁽³²⁾.

و من عناوينه الجزئية أيضا ما كان يفرضي بك باطنه إلى مقولة الاختلاف بين النظريتين العربية والغربية، من ذلك: «مستوى الكلمة ومثالها والمثال مفهوم خاص بالعرب»⁽³³⁾، إذ انفرد العرب بإدراك مفهوم المثال يعني إنعدامه في اللسانيات الغربية (البنوية تحديدا) ومن ثم جاز القول بالاختلاف بينهما.

وعلى شاكلة هذا العنوان الفرعي أيضا: «مفهوم اللفظة كوحدة قابلة للامتداد وهو خاص بالعرب أيضا»⁽³⁴⁾، و«ما تفضل به النظرية الخليلية الحديثة غيرها من النظريات»⁽³⁵⁾

25 المصدر نفسه : ج 1، ص 89.

26 عبد الرحمن الحاج صالح :بحوث ودراسات في علوم اللسان: ، ص 184.

27 المصدر السابق، ص 213.

28 دراسات وبحوث في اللسانيات العربية: ج 2، ص 278.

29 المصدر نفسه، ج 2، ص 23.

30 المصدر نفسه، ج 2، ص 9.

31 المصدر نفسه، ج 2، ص 26.

32 - المصدر نفسه، ج 2، ص 31.

33 المصدر نفسه، ج 2، ص 207.

34 بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج 2، ص 49.

35 المصدر نفسه : ج 2، ص 90.

وفي حالات أخرى يرد التسليم بالاختلاف مضمرا في مقدمة الدراسة مما يعني أن منتج الخطاب يتعمد مبادرة القارئ بها، بحيث لا يترك له غير ملاحظة صداها في متن الخطاب.

ففي مقدمة دراسته عن المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربي يقول الحاج صالح ابتداء: «تعرضنا في هذه الدراسة لأول مرة لتقويم النظرية اللغوية العربية التي كانت أساسا لأغلب ما قاله سيبيويه وشيوخه ولا سيما الخليل ... ويبدأ بوصف المبادئ المنهجية التي بنيت عليها هذه النظرية وذلك بالمقارنة بين المبادئ التي تأسست عليها اللسانيات الحديثة، وخاصة البنوية والنحو التوليدي التحويلي وبين هذه النظرية، وبذلك تظهر في نظرنا الفوارق الأساسية التي تمتاز بها كل نزعة منها»⁽³⁶⁾.

و في مقدمة أخرى لدراسة عنونها: "منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات" يسلم الحاج صالح في البداية بالاختلاف ويخصص متن الخطاب لإثبات الفارق أو المختلف فيه، يقول: «نتعرض في هذه الدراسة بالشرح التعليق المعمق إلى هذه المفاهيم التي تطرقنا إليها في البحث السابق ومفاهيم أخرى لا تقل أهمية ... وهذا يؤدينا إلى الكلام عن معنى الأصل والفرع وإثبات الفوارق الكبيرة التي توجد بين طرق تحليل اللغة عند اللسانيين المحدثين وهذه الطرق العربية»⁽³⁷⁾.

غير أن مقولة الاختلاف في كتابات الحاج صالح قد تنخفض درجة القطعية فيها فتقل حدتها من خلال توظيف الحاج صالح لألفاظ أخرى توحى بنسبية الاختلاف بينهما، مما يعني في باب المسكوت عنه اشتراكهما في بعض الوجوه النظرية أو الخطوات المنهجية.

فمن تلك الألفاظ نجد: التقريب - المقارنة - التقارب - التظافر - الشبه - الاتفاق - المساهمة.

وقبل التمثيل لنسبية الاختلاف على المستوى المعجمي، فإننا نؤكد هيمنة فكرة الاختلاف ذاتها، معنى ذلك أن حديثه مثلا عن الشبه بين الطرفين أو إمكانية التقريب بينهما لا يلغي أن كل طرف هو كيان مستقل بذاته لا يقبل الانحلال في الطرف الآخر.

لكن الاختلاف النسبي من خلال العبارات الدالة عليه، كثيرا ما كان يتصل ببعض الأفكار أو المسائل التي عرضها وناقشها الحاج صالح، وعليه فقد أمكنني تتبع سياقات استعمال تلك العبارات وحصرها إلى قابلية إعادة تصنيفها تبعا للفكرة التي عرضها أو ناقشها وذلك على النحو التالي:

أ- الفكرة الأولى: فلسفته في البحث اللساني الحديث:

في خطاب الحاج صالح يعلو خطاب التقريب أو التشابه لا التماثل عند كل سياق يصرح فيه للقارئ بفلسفته في البحث اللساني، أو بما هو مرجعية يستند إليها، ويقترن التصريح هنا بالوضع العام للسانيات العربية، إذ هي بين موروث قد مضى، ووافد راهن.

فبالنسبة إليه ثمة التزام دأب على الحفاظ عليه غايته «التقريب بين هذه النزاعات والتخفيف من وطأة الخلاف، معتمدين في ذلك على ربط التراث العربي الأصيل بأحدث ما ينتجه العلم الحديث مما هو مجمع على صلاحيته أو بتسليط النقد البناء عليه»⁽³⁸⁾.

و في موضع آخر يكشف قارئه بالقناعة ذاتها قائلا: «فالغاية من هذا البحث -قبل كل شيء-⁽³⁹⁾ التعريف بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنها امتداد منتقى للأراء والنظريات التي أثبتتها النحاة العرب الأولون وخاصة الخليل بن أحمد وفي الوقت نفسه مشاركة ومساهمة للبحث اللساني في أحدث صورة»⁽⁴⁰⁾.

ب- الفكرة الثانية: إصلاح المنظومة التربوية الجامعية وما قبلها:

³⁶ المصدر نفسه: ج 1، ص 207.

³⁷ المصدر نفسه: ج 1، ص 315.

³⁸ - المصدر نفسه: ج 1، ص 124.

³⁹ تحليل عبارة "قبل كل شيء" إلى تحول المخاطب من الحديث عن الموضوع إلى سياقه العام الذي يندرج فيه أو المرجعية التي تطرحه موضوعا وتحكمه رؤية.

⁴⁰ المصدر نفسه: ج 1، ص 208.

يرد الاختلاف النسبي هذه المرة في موطن دعوته إلى إصلاح المنظومة التربوية العربية في مرحلتها الجامعية وما قبلها؛ إذ يعتقد أن الإصلاح فلسفة مباح لها أن تتوسل بما تراه مجدياً وناجعاً إن في النظرية اللغوية العربية القديمة أو في اللسانيات الحديثة أو كليهما معاً، وفيما تعلق بالإصلاح التربوي في مرحلته الجامعية، فقد سعى الحاج صالح إلى تحقيق غايتين من خلال التوفيق بين اللسانيات والنظرية اللغوية العربية هما:

• *تدريس اللسانيات الحديثة* (41).

شريطة أن يتوافق ذلك مع إبراز النظرة اللغوية العربية، حتى لا يتوهم المتعلم أنهما شيء واحد، أو لا يقوى على التفريق بين ما يذهب إليه كل طرف.

يقول الحاج صالح: «ويستحسن لو أدخلت اللسانيات الحديثة Linguistics كمادة قائمة بنفسها في برامج التدريس الجامعي لكن، بشرط ألا تقدم الافتراضات الحديثة إلا بالنقد البناء، ثم لا بأس بالمقارنة بينهما وبين ما قاله علماؤنا» (42).

• *تجديد تدريس النحوي العربي*:

يرى الحاج صالح أن النحو الجدير بالتدريس في الجامعة هو نحو الخليل وأتباعه، لأنه يرقى من حيث ما يقدمه من تفسيرات وتصورات ومفاهيم إلى مرتبة النظرية المتكاملة والتي بإمكانها أن تتحاور مع النظريات اللسانية الحديثة وتقارن بها.

ونستنتج من هذا أنه يدافع على ضرورة تغيير مرجعية تدريس النحو العربي من حيث مصادره التي تُشكل منها المادة التعليمية، من «الجزء المتخلف من التراث الذي طغى على الناس إلى يومنا هذا وصار هو المرجع الوحيد» (43) إلى مصدر أكثر حيوية يتمثل في «روائع الفكر العربي التي تركها لنا المبدعون من علمائنا الأوائل» (44).

إن تصحيح مسار النحو الذي يدرّس في الجامعات، وإن كانت له غاية تربوية تهدف إلى تدريس النحو كتفكير في اللغة العربية لا مجرد قواعد جافة، فإنه يستهدف غاية أبعد هي إبراز ما هو مختلف عن اللسانيات وإن كان يقاسمها الموضوع نفسه.

فتدريس النحو السيوي، عمل إحيائي ومقارن في آن واحد، إحيائي لأنه «يجعل أبواباً أساسية من كتاب سيويه (مع نبذ شروحه) تحت متناول الطلبة، ولا يكتفي بذلك، بل يحاول المختصون أن يقربوا المفاهيم والتصورات البديعة إلى الألفهام» (45)، وهو مقارن من خلال «التنبية على المذاهب الحديثة ومدى التقارب والابتعاد بينها وبين المدرسة العربية» (46). وقد لا نغالي في الرأي إن استنتجنا أن من بين مقاصد الحاج صالح من نبذ النحو المدرسي المتأسس على تراث المتأخرين من النحاة - لما فيه من عيوب كالتأثر بالمنطق الأرسطي، وفساد تصورات، والغلط في تلقي بعض مفاهيم النحاة الأوائل واستغلاق بعضها الآخرين عن أفهامهم-، إنما هو تكوين أطر بحثية مرجعية كتاب سيويه باعتباره الوريث العلمي لفكر الخليل، وباعتباره أيضاً «يمثل أول خطوة صحيحة في دراسة النحو باعتباره علماً يقوم على قواعد وأصول معينة، مستضيئاً بمناهج القياس والاستقراء دون الوقوف عند المفهوم الجزئي المحدود لبعض مسائل النحو» (47).

41 نعتبر دفاع الحاج صالح عن اللسانيات من خلال سعيه إلى إدماجها في المنظومة التربوية الجامعية مؤشراً هاماً على وعيه بأن اللسانيات كيان معرفي مغاير للغويات العربية القديمة، وهو ما ينفي عنه كل النقود التي اعتبرته هو وغيره من اللسانيين العرب الذين اشتغلوا على التراث اللغوي العربي توفيقياً أو متحاملًا على اللسانيات أو متعصباً للتراث.

42 المصدر نفسه، ج1، ص 183.

43 المصدر نفسه، ج1، ص 183.

44 المصدر نفسه، ج1، ص 183.

45 المصدر نفسه، ج1، ص 173.

46 المصدر نفسه، ج1، ص 173.

47 عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1983، ص 84.

إن هذا المقصد الاستراتيجي هو ما يفسر ربط الحاج صالح بين تجديد الدرس النحوي في المنظومة الجامعية من ناحية، وتخالف النظرية اللغوية العربية عن اللسانيات بما يفضي إلى إمكانية قيام مقارنة بينهما من ناحية أخرى.

أما الإصلاح في المنظومة التربوية فقد شكل للحاج صالح مجالاً لإمكانية الإفادة من المختلفين. فالمشغل التعليمي من أهم مشاغل الخطاب اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح، ومن بين قضايا تجديد أساليب تدريس اللغة العربية بما يفضي إلى إكساب المتعلم ملكة لغوية سليمة. ويتراوح الاشتغال لديه بترقية طرق تدريس اللغة العربية في ما دون المستوى الجامعي بين التصورات النظرية تارة، والمشاريع التنموية الإستراتيجية تارة أخرى. فمن بين التصورات النظرية اعتباره اللسان: وضعاً واستعمالاً، واعتباره الملكة اللغوية «مهارة التصرف في بنى اللغة بما يقتضيه حال الحديث»⁽⁴⁸⁾، أي القدرة على التبليغ الفعال لما تواضع عليه أهل اللغة.

أما مشاريعه الإصلاحية التنموية الإستراتيجية التي تَعَيَّت الغاية ذاتها، فمنها ما كان إقليمياً كالرصيد اللغوي الوظيفي المغربي، الذي جسده مع غيره من اللسانيين المغاربة في مطلع السبعينيات، ومنها ما كان حضارياً يخص كامل البلاد العربية كمشروع الذخيرة اللغوية العربية الذي لا زال العمل فيه جارياً حتى يومنا هذا.

إن جزءاً من التصورات التي أثارها الحاج صالح، وبعض الرؤى والاقتراحات التي قدمها لإصلاح حال تدريس اللغة العربية، تأسست فيما يبدو على تمثّل نوعي للنظرية اللغوية العربية ولللسانيات الحديثة خاصة في فرعها المتعلق باللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات.

فالنحو الخليلي وإن كان مادة نظرية غزيرة عميقة أو معرفة عالمة، فإن الباحث «يعتمد عليه في صناعة تعليم اللغة كمرجع للوضع اللغوي العربي»⁽⁴⁹⁾، أي تأسيس مناهج تربوية تستقي أسسها اللسانية من النظرية اللغوية العربية. وكما أن النظرية اللغوية العربية قد تكون حلاً للوضع التربوي فيما يخص تدريس اللغة العربية، فإن اللسانيات هي أيضاً منفذ آخر لإصلاح الوضع ذاته.

ويعلن في هذا الإطار صراحة موقف المعهد (معهد العلوم اللسانية)، - وضمنياً موقفه الشخصي - من النظريات اللسانية في ميدان تعليم اللغات، إذ كل ما ثبتت صحته بالبرهان العقلي والتجريبي «لا بد من تقبله وذلك مثل المبادئ التي ذكرت في كون اللغة مشافهة قبل كل شيء، وأنه لا بد من استيفاء شروط الانغماس اللغوي الكلي، وكأهمية النظرة الإجمالية لعمليات الخطاب والتمييز بين فئات المتعلمين وأهمية الملكة التبليغية»⁽⁵⁰⁾.

ولا حرج لديه أن يتأسس منهج تعليم العربية للكبار على أسس نظرية قوامها «انتقاء بعض الفرضيات التي وردت في النظريات الحديثة، وتبني بعضها بعد التمحيص»⁽⁵¹⁾.

كما يجمع الحاج صالح في بعض السياقات بين الحسنيين: النظرية اللغوية العربية واللسانيات الحديثة من حيث الإفادة منهما معاً في تجديد مناهج التدريس في المرحلة ما قبل الجامعية؛ فتارة ينبه إلى الحاجة إلهمها في صورة مبدأ عام، تنم عن رؤيا جديدة في تبني إصلاح تدريس اللغة العربية، إذ يعتقد في هذا الصدد «أن القواعد التي ينبغي أن تدرج في المناهج في حاجة ميسسة إلى أن يعاد فيها النظر في ضوء ما أثبتته علماؤنا الأولون وما تتطلبه العلوم اللسانية الحديثة في أرقى صورها من تلك التي تتفق إلى حد كبير مع تصور أولئك العلماء»⁽⁵²⁾.

إن مبرره في عدم استهداف القاعدة عند تدريس اللغة العربية كون اللغة «ليست فقط صوتاً ولا نظاماً من القواعد ولا معنى مجرداً من اللفظ الذي يدل عليه ولا أحوالاً خطابية معزولة»⁽⁵³⁾، بل هي قواعد يجربها المتكلم في كلامه،

48 بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج1، ص 184.

49 المصدر نفسه: ج1، ص 182.

50 المصدر نفسه: ج1، ص 199.

51 المصدر نفسه: ج1، ص 201.

52 المصدر نفسه: ج1، ص 183.

53 المصدر نفسه: ج1، ص 175.

لأجل ذلك لم يكن تعليم قواعد اللغة غاية في ذاتها، بل المطلوب هو «تحصيل المتعلم على القدرة العملية على تبليغ أغراضه بتلك اللغة وفي نفس الوقت على تأدية هذه الأغراض بعبارات سليمة»⁽⁵⁴⁾.

إن الخطأ الذي وقعت فيه بعض مناهج اللغة العربية هو الاكتفاء بتلقين المتعلم القواعد، وكأن ذلك كفيلاً بإكسابه الملكة التبليغية، وهو ما لا يؤيده واقع استعمال المتعلمين للغة العربية.

ووعياً منه بهذا الإشكال الجزئي⁽⁵⁵⁾ يقترح الحاج صالح أن نستهدف بالتدريس «الأنماط النحوية وخاصة التركيبية منها، على نحو الخليل وسيبويه والنحاة الأولين، وتراجع كل المفاهيم التي جاءت في كتب المتأخرين في ضوء المدرسة الخليلية التي هي أقرب إلى ما تتطلبه العلوم اللسانية الحديثة»⁽⁵⁶⁾.

كما قد يجد الباحث أمثلة و سياقات أخرى شبيهة والتي أوردتها تصب في اتجاه واحد، هو تأكيد فكرة انبناء الرؤيا الإصلاحية التربوية لدى الحاج صالح على النظرية اللغوية العربية واللسانيات الحديثة؛ فكلهما يمكن أن تكون مصدراً للإصلاح من خلال ما تقدّمه من تصورات نظرية أو خطوات إجرائية.

الفكرة الثالثة: النظريات اللسانية الحديثة:

وهي من أهم القضايا التي عالجها الحاج صالح وكشف من خلالها عن الاختلاف النسبي بين الهويتين التراثية واللسانية، مقارنة النظريات اللسانية الحديثة (البنوية والتوليدية بخاصة) بالنظرية اللغوية العربية بعدما انتهى من استنباطها من النحو الخليلي السيبويي.

وكأي عمل مقارن مثلما يرصد المقارن أوجه الاختلاف والانتلاف فإنه يرصد أيضاً ما يُقارب أو يأتلف بين الطرفين، وهو ما أثبتته الحاج صالح في معرض المقارنات العديدة التي عقدها، علماً أن التقاربات أو التشابهات المرصودة هي عامل مرجح للاختلاف لا العكس.

ومما سجلته أثناء تقصّي النصوص الدالة على الاختلاف النسبي، هو ذلك التناسب بين السياقات الدالة على الاختلاف القطعي أو النسبي، والمدرسة اللسانية الحديثة محل المقارنة. إذ كلما تعلق الأمر باللسانيات البنوية وظف الحاج صالح من الألفاظ ما كان حاسماً في الإشارة إلى الاختلاف الكلي بينها وبين النظرية اللغوية العربية، بينما ترد عبارات الاختلاف النسبي كلما ارتبط كلامه بالمدرسة التوليدية التحويلية.

فعلى سبيل المثال ينتقد مفهوم " المدونة Corpus " كما تصورها البنيويون، ويرى أنه تصور - زيادة على قابلية النقد والنظر - يختلف كلية عن تصور المدونة التي استنبط منها النحاة الأوائل النحو العربي.

يقول الحاج صالح «يحتاج مفهوم المدونة الذي تصوره البنيويون إلى نظر ومناقشة، فلا بد من أن نقول بالنسبة إلى اللغوي العربي القديم بأنه لم يفكر في يوم من الأيام أن يعتمد في وصفه للغة العربية على مدونة مغلقة تدون مرة واحدة ونهائية، حتى يتفادى كما يرجوه البنيويون المحدثون ما يمكن أن يحدثه هو نفسه من الكلام الذي يوافق مذهبه اللغوي ويمزجه بكلام غيره مما سمع منهم»⁽⁵⁷⁾

ثم يعلق على منهج بناء "المدونة المغلقة" عند البنيويين، ناعتاً إياه بالسلوك غير المقبول في مقابل الضوابط التي حكمت اللغويين العرب القدامى إبان تشكيل مدونتهم.

54 - المصدر نفسه: ج1، ص174.

55 لم نشأ التوسع في عرض هذا الإشكال الجزئي على اعتبار أن الغاية هي ضرب الأمثلة على قيام الرؤيا الإصلاحية في تدريس اللغة العربية لدى الحاج صالح على دعامتين، كل دعامة هي بمثابة مصدر لأفكار يمكن استعمالها لبناء منهاج تدريسي فعال، وللغاية نفسها قد يلاحظ القارئ أنني لم أبسط القول بشكل كاف في قصد الحاج صالح بمصطلح الأنماط النحوية، حتى لا أثقل المتن بما هو ليس الغاية من إيراد الشاهد، وعلى أية حال فالنمط النحوي عنده ليس القاعدة النحوية التي يستنبط من الكلام المطرد ويحفظ كقاعدة جافة، بل هو قاعدة تلقن كبنية تمكن المتعلم من التصرف فيها أثناء الكلام.

56 بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج1، ص189.

57 عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ص 271.

فالمدونة المغلقة كما تصورها هؤلاء «سلوك عقيم من الناحية العلمية، بل غير منطقي، إذ ليس من حق أحد أن يطالب الباحث باكتفائه بعينة من المعطيات المعينة والمحدودة جدا»⁽⁵⁸⁾

و في مقابل المدونة المغلقة كما يطرحها التصور البنوي، يتبنى مُخاطبنا تصورا آخر للمدونة كما وردت لدى اللغويين القدامى، إذ يرى إمكانية «أن نتصور سلوكا آخر أعقل من هذا [أي المدون كما تصورها البنويون] وهو ما انتهجه علماؤنا القدامى من توثيق الجماعة من أهل الاختصاص لما يأتي به الباحث من المعطيات، وهذا هو أكثر موضوعية»⁽⁵⁹⁾. لقد راهنت المدونة اللغوية العربية على سلسلة رؤاها وجماعها فبانتقاء الجرح أو القرح فهم تصح المعطيات اللغوية فيمكن البناء عليها، وباتفاقهم يوثق في المدونة ولا يطعن في مادة كلامية منها، حتى وإن انتقد البعض هذا المدونة زاعما « أن النحاة العرب درسوا لهجات عربية متعددة ليستخرجوا نظاما نحويا موحدا»⁽⁶⁰⁾، في إشارة إلى الحدود المكانية التي رسموها، مما يعني أنهم كانوا معياريين في خطواتهم المنهجية، قبل وضع القواعد التي غدت فيما بعد معيارا مسلطا على الاستعمال.

أما مدونة اللسانيات الوصفية فراهنت على أن وصف اللسان لا يتأتى إلا من المدونات المتجانسة مادتها اللغوية، حتى وإن اقتصر «على لهجة فردية، أي لغة شخص واحد، فالمعارف اللسانية والعادات اللغوية تختلف من شخص إلى آخر، ولكل فرد نغمة صوتية خاصة به، ومفردات نشيطة ومفردات كامنة»⁽⁶¹⁾.

ومهما يكن من خلاف في تصور المدونة بين الطرفين، فإن مرد الخلاف لا يمكن أن يتوقف عند حدود المدونة في حد ذاتها، ذلك أنها محطة من محطات العمل المنهجي عند كليهما. إلا أن ما يمكن أن يفسر اختلاف التصورين، هو الغاية التي لأجلها جمع العرب هذه المدونة اللغوية الضخمة، والهدف الذي أراده اللساني الوصفي من اشتراط غلق المدونة ضمنا لتجانسها.

فغاية النحاة استخراج القاعدة وتقريرها ثم تعليمها حفظا للسان وصونا له من اللحن، وبخاصة في قراءة القرآن الكريم، أما غاية اللساني البنوي فهو وصف السلوك اللغوي لا استنباط القاعدة التي تحكم السلوك اللغوي ذاته. إن هذا الاستطراد عن المدونة كان القصد منه أن نبين وجهها من أوجه خصومة الحاج صالح للسانيات الوصفية أو البنوية بما يقرّ لدينا فكرة الاختلاف⁽⁶²⁾، وأن صيغها اللغوية المعبرة عنها ذات دلالة قطعية، لا تترك للقارئ فرصة أن يتوهم اتفاقهما في جزئية معينة.

مما سبق قد أكون مُبيّنًا لرسوخ مقولة "الاختلاف" أصلا قائما في صلب الخطاب اللساني لدى عبد الرحمن الحاج صالح، ولعل أهم ما ترتب عن هذا الأصل إمكانية تخصيص خطابه؛ إذ هو - وفق هذا الأصل - خطاب مزاحم يبحث لنفسه عن موطأ قدم في خريطة المدارس والتيارات اللسانية الحديثة، وهو بذلك أيضا خطاب لا يهادن، إذ تبين دفاعه عن أصالة، وخصوصية، واستقلالية النظرية اللغوية العربية القديمة مقارنة بباقي النظريات اللسانية الراهنة.

وقد مر بنا كيف أن هذا الخطاب اللامهادن يشتق من مخزون التراث اللغوي من المفاهيم والتصورات ما ينعدم نظيره في اللسانيات تارة، أو ما كان التراث أسبق إليه من اللسانيات تارة أخرى.

وكون خطاب الحاج صالح في خاصية من خصائصه: مزاحما، وغير مهادن، يرفع عنه صفة "التوفيقية"، أو اعتقاد البعض من الباحثين في اللسانيات العربية أن خطاب الحاج صالح ينتمي للتيار التوفيقى الذي يهدف إلى تقريب

58 المصدر نفسه: ص 275.

59 المصدر نفسه: ص 275.

60 تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 2001، ص 14.

61 روبر مارتن: مدخل لفهم اللسانيات: ترجمة عبد القادر المهيري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007.

62 لم نشأ أن ننقل المتن بما قد يكون استطرادا مطولا وغير مرغوب فيه، لذلك اكتفينا بإبراز الاختلاف بين الحاج صالح والبنويين من خلال مفهوم المدونة، في حين ثمة مسائل كثيرة عارض فيها الحاج صالح البنويين بما يعزز في رأبي أن الاختلاف أصل من أصول خطابه اللساني.

التراث من اللسانيات أو العكس أو تطعيم الأول ببعض مفاهيم الثاني، وهو أمر لا يستقيم من وجهة نظر ابستمية على الأقل.

الإحالات:

- 1- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، سلسلة رسائل و أطروحات رقم 4-56، دت، ص 134.
- 2- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، دط، ج 1، ص 280.
- 3- المصدر نفسه: ج 1، ص 209.
- 4- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2007، دط، ص 30.
- 5- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 263.
- 6- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 16.
- 7- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 124.
- 8- المصدر نفسه، ج 2، ص 45.
- 9- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 228.
- 10- المصدر نفسه، ج 1، ص 288.
- 11- المصدر نفسه، ج 1، ص 229.
- 12- المصدر نفسه، ج 1، ص 123.
- 13- المصدر نفسه، ج 1، ص 88.
- 14- محمد محمد العمري: الأسس الأبيستيمولوجية للنظرية اللسانية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012، ص 60.
- 15- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 282.
- 16- المصدر السابق، ج 1، ص 282.
- 17- المصدر السابق: ج 1، ص 88.
- 18- المصدر نفسه: ج 1، ص 263.
- 19- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 94.
- 20- أقصد بجغرافيا اللسانيات الحديثة أن علاقة العلم اللغوي را هنا بعلوم أخرى ليست هي ذاتها كما كان عليه البحث اللغوي التقليدي، إذ تتصل البحوث اللسانية الحديثة بعلوم عدة: كالرياضيات والحاسوبيات والبيولوجيا والمنطق الرياضي وغيرها، بخلاف الدرس اللغوي العري القديم الذي كان متصلا بعلوم مختلفة كعلوم القرآن والحديث الشريف والفقه، و البلاغة وفقه اللغة وغيرها.
- 21- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 11.
- 22- المصدر نفسه، ج 2، ص 50.
- 23- المصدر نفسه: ج 1، ص 252.
- 24- المصدر نفسه: ج 2، ص 277.
- 25- المصدر نفسه: ج 1، ص 89.
- 26- عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللسان، ص 184.
- 27- المصدر السابق، ص 213.
- 28- دراسات وبحوث في اللسانيات العربية: ج 2، ص 278.
- 29- المصدر نفسه، ج 2، ص 23.
- 30- المصدر نفسه، ج 2، ص 9.
- 31- المصدر نفسه، ج 2، ص 26.
- 32- المصدر نفسه، ج 2، ص 31.
- 33- المصدر نفسه، ج 2، ص 207.
- 34- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج 2، ص 49.
- 35- المصدر نفسه: ج 2، ص 90.
- 36- المصدر نفسه: ج 1، ص 207.
- 37- المصدر نفسه: ج 1، ص 315.
- 38- المصدر نفسه: ج 1، ص 124.
- 39- تحليل عبارة "قبل كل شيء" إلى تحول المخاطب من الحديث عن الموضوع إلى سياقه العام الذي يندرج فيه أو المرجعية التي تطرحه موضوعا وتحكمه رؤية.
- 40- المصدر نفسه: ج 1، ص 208.

- 41- نعتبر دفاع الحاج صالح عن اللسانيات من خلال سعيه إلى إدماجها في المنظومة التربوية الجامعية مؤشرا هاما على وعيه بأن اللسانيات كيان معرفي مغاير للغويات العربية القديمة، وهو ما ينفي عنه كل النقود التي اعتبرته هو وغيره من اللسانيين العرب الذين اشتغلوا على التراث اللغوي العربي توفيقيا أو متعاملا على اللسانيات أو متعصبا للتراث.
- 42- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 173.
- 43- المصدر نفسه، ج1، ص 183.
- 44- المصدر نفسه، ج1، ص 183.
- 45- المصدر نفسه، ج1، ص 173.
- 46- المصدر نفسه، ج1، ص 173.
- 47- عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1983، ص 84.
- 48- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج1، ص 184.
- 49- المصدر نفسه: ج1، ص 182.
- 50- المصدر نفسه: ج1، ص 199.
- 51- المصدر نفسه: ج1، ص 201.
- 52- المصدر نفسه: ج1، ص 183.
- 53- المصدر نفسه: ج1، ص 175.
- 54- المصدر نفسه: ج1، ص 174.
- 55- لم نشأ التوسع في عرض هذا الإشكال الجزئي على اعتبار أن الغاية هي ضرب الأمثلة على قيام الرؤيا الإصلاحية في تدريس اللغة العربية لدى الحاج صالح على دعامتين، كل دعامة هي بمثابة مصدر لأفكار يمكن استعمالها لبناء منهاج تدريسي فعال، وللغاية نفسها قد يلاحظ القارئ أنني لم أبسط القول بشكل كاف في قصد الحاج صالح بمصطلح الأنماط النحوية، حتى لا أثقل المتن بما هو ليس الغاية من إيراد الشاهد، وعلى أية حال فالنمط النحوي عنده ليس القاعدة النحوية التي يستنبط من الكلام المطرد ويحفظ كقاعدة جافة، بل هو قاعدة تلقن كبنية تمكن المتعلم من التصرف فيها أثناء الكلام.
- 56- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: ج1، ص 189.
- 57- عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، ص 271.
- 58- المصدر نفسه: ص 275.
- 59- المصدر نفسه: ص 275.
- 60- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 2001، ص 14.
- 61- روبر مارتن: مدخل لفهم اللسانيات: ترجمة عبد القادر المهيري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص
- 62- لم نشأ أن نثقل المتن بما قد يكون استطرادا مطولا وغير مرغوب فيه، لذلك اكتفيت بإبراز الاختلاف بين الحاج صالح والبنويين من خلال مفهوم المدونة، في حين ثمة مسائل كثيرة عارض فيها الحاج صالح البنويين بما يعزز في رأبي أن الاختلاف أصل من أصول خطابه اللساني.